



A9011124

إرساء عمليات عادلة في مجال التوظيف

تورينو-إيطاليا

1-5 تشرين الأول/أكتوبر 2018



منظمة العمل الدولية

تعلم Learn 学习 Imparare Learn تعلم
تفهم Comprendre فهم Understand Capire
تحقيق Gain Obtenir 获得 Obtenir зарабатывать
Escuchar 听取 Ascoltare استماع Escuchar слушать Listen
انجاز Raggiungere 实现 Lograr انجام Achieve Réaliser достигать
Appuyer Promover 支持 Promuovere Support
Cambiar 变革 Cambiare 变革 Change تغيير Changer Cambiar 变革
Former ฝึกอบรม Former Formare تدريب Former Formare обучать
Condividere شارك Share участвовать

إرساء عمليات عادلة في مجال التوظيف

السياق

وكنتيجة لذلك، يعتبر اليوم الواقع المرتبط بجهات التوظيف الوسيطة معقداً، وذلك بسبب كون نظام الحوكمة العالمي لهجرة الأيدي العاملة نظاماً مجزأً، وكذلك بسبب الأعداد الكبيرة من الأطراف الفاعلة المعنية: ابتداءً من وكالات التشغيل/الاستخدام الخاصة، وصولاً إلى العملاء الفرعيين بأشكالهم المتعددة، والذين تسند إليهم الوكالات الرئيسية مهمة إنجاز عملية التوظيف. والجدير ذكره أن الإيرادات العائدة من عمليات التوظيف هذه تتأق من الرسوم المستوفاة لقاء توفير عمالة مؤقتة، وبحث عن فرص عمل، وتأمين تكليف للعمال، وتقديم خدمات تدريب للشركات.

ولمواجهة هذه التحديات، أطلقت منظمة العمل الدولية في العام 2014 «مبادرة الاستخدام العادل» كما اعتمدت في العام 2016 «المبادئ العامة والإرشادات التوجيهية من أجل التوظيف العادل»

ما هي مبادرة الاستخدام العادل

دعا المدير العام، في تقريره المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي، لوضع برنامج لمنظمة العمل الدولية من أجل هجرة عادلة، مشدداً على تزايد القلق إزاء ممارسات التوظيف التعسفية والاحتياطية التي تمس العمال المهاجرين.

ولمواجهة هذه التحديات، أطلقت منظمة العمل الدولية «مبادرة الاستخدام العادل» العالمية، والتي يرد إدراج أهدافها، ونهجها، وشركائها في ما يلي.

أهدافها:

- المساعدة في منع الإتجار بالبشر، والعمل الجبري؛
- حماية حقوق العمال، بما فيهم العمال المهاجرين، من الممارسات التعسفية والاحتياطية خلال عملية التعيين والتوظيف (بما في ذلك الانتقاء المسبق، والانتقاء النهائي للمرشحين، والنقل، والتعيين، والعودة الآمنة)؛
- خفض تكلفة هجرة الأيدي العاملة، وتحسين النتائج الإيجابية للعمال المهاجرين وأسرههم، وبلدان المنشأ والمقصد.

نهجها:

- تُنفذ هذه المبادرة المتعددة الأطراف الفاعلة بالتعاون الوثيق مع الحكومات، وممثلي أصحاب العمل والعمال، والقطاع الخاص وغيرها من الشركاء الرئيسيين.
- كما تستند على نهج رباعي المحاور يضع الحوار الإجماعي في صميمها من خلال:
- تعزيز المعرفة العالمية بممارسات التوظيف الوطنية والدولية،
- تحسين القوانين، والسياسات، والإنفاذ بهدف تعزيز التوظيف العادل،
- تعزيز ممارسات الاعمال العادلة،
- تمكين العمال وحمايتهم.

شركاؤها:

يلعب شركاء منظمة العمل الدولية الإجماعيين، والفروع التابعة لهم، دوراً رئيسياً في تصميم هذه المبادرة وتنفيذها، بمن فيهم الإتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC) والفروع التابعة له، والمنظمة الدولية لأصحاب العمل (IOE) والفروع التابعة لها، لا سيما الإتحاد العالمي للعمل (WEC).

كما أنه يتم تنفيذ مبادرة الاستخدام العادل التي أطلقتها منظمة العمل الدولية بالتنسيق الوثيق مع المجموعة العالمية المعنية بالهجرة (GMG)، ووكالات فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الإتجار بالأشخاص (ICAT)، لا سيما المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والبنك الدولي، ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

وتلقى هذه المبادرة حالياً الدعم من حكومات المملكة المتحدة (وزارة التنمية الدولية)، والولايات المتحدة الأمريكية (وزارة الخارجية ووزارة العمل)، والحكومة الكندية (وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية).

1. هجرة عادلة: برنامج لمنظمة العمل الدولية، منظمة العمل الدولية 2014

في ظل عولمة الإقتصاد اليوم، يبحث العمال على نحو متزايد عن فرص عمل تتعدى حدود بلادهم سعياً منهم لإيجاد عمل لائق وسبل معيشة أفضل. إضافة إلى ذلك، يختار ملايين العمال الهجرة الداخلية بحثاً عن وظائف. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن وكالات التشغيل/الاستخدام العامة منها والخاصة تلعب، متى كانت منظمة تنظيمياً ملائمة، دوراً بالغ الأهمية في كفاءة وفعالية أداء أسواق العمل وذلك، من خلال موازنة فرص العمل المتاحة مع العمال من ذوي المؤهلات المناسبة.

وفي حين تعمل إدارات التوظيف العامة، والشبكات الإجتماعية وغير الرسمية على تيسير بعض عمليات التوظيف العابرة للحدود (في إطار اتفاقات ثنائية تنطوي على ترتيبات خاصة ببرامج العمال المؤقتين)، فإن وكالات التشغيل/الاستخدام الخاصة وسواها من هيئات توظيف الأيدي العاملة تلعب دوراً متزايداً في التوفيق عبر الحدود بين عرض اليد العاملة والطلب عليها.

غير أن مخاوف أُثيرت بشأن تنامي الدور الذي تؤديه وكالات التشغيل/الاستخدام المجردة من المبادئ الخلقية والوسطاء غير الرسميين عديمي الضمير، ومشغلون آخرون، لكون جميع هذه الجهات تعمل خارج الأطر القانونية التنظيمية، متخذة بالتالي نوعاً خاصاً من العمال قليلي المهارات، والذين يستمتتون في البحث عن فرص عمل، فريسة لها. وقد اشتملت الانتهاكات المبلغ عنها حالة واحدة أو أكثر من الحالات التالية الذكر: الإحتيال بشأن طبيعة وشروط العمل، حجز جوازات السفر، الإقتطاع غير القانوني من الأجور، والإسترقاق على أساس الدين لإعادة سداد رسوم التوظيف، وتعرض العمال للتهديدات في حال تركهم لأصحاب عملهم، مع اقتران هذه الحالات جميعها بالخوف من الطرد لاحقاً من البلد. ويمكن أن يؤدي في آخر الأمر الجمع بين هذه الانتهاكات إلى حالات اتجار بالبشر وعمل جبري، غالباً ما ترتبط بدورها بانتهاكات خطيرة للحقوق الأساسية في مكان العمل. وعلى الرغم من وجود معايير عمل دولية متعلقة بالتوظيف، فإن القوانين الوطنية وآليات الإنفاذ الخاصة بها غالباً ما تعجز عن حماية حقوق العمال. أما بالنسبة إلى العمال المهاجرين، فإن ذلك الوضع قد يقترن بالتهديدات أن أرادوا التوقف عن العمل لحساب صاحب عملهم، وبالخوف مما قد ينجم عن هكذا قرار من طرد لاحق من البلد الذي يعملون فيه.

إلى ذلك، يكون العمال أكثر عرضةً لممارسات التوظيف التعسفية خاصة عندما يبحثون عن فرصة عمل في بيئة ترتفع فيها نسبة البطالة، أو عندما يكونوا هاربين من أوضاع ازيمات مثل الحروب أو الكوارث، أو في حالة وجود منافسة شديدة للحصول على وظائف في ظل عجز القوانين الشفافة وسبل الإنفاذ الفعالة الخاصة بها عن توفير الحماية اللازمة لهم.

وتشتد حتى هذه المشاكل وطأة عند تخلف الحكومات عن وضع شروط واضحة للتوظيف العادل في القوانين واللوائح، وعن عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تحول دون وقوع الانتهاكات في ممرات التوظيف الرئيسة، أو عند افتقار هذه الحكومات بالتحديد إلى القدرة على إنفاذ القانون. وغالباً ما يؤدي غياب عمليات التنظيم والإشراف الرسمية الملائمة إلى بروز حالات غموض تجاري، ويزيد من تكاليف إنجاز الأعمال.

وقائع وأرقام

- يقدر عدد المهاجرين الدوليين بـ 258 شخصاً، وعدد المهاجرين الداخليين بـ 740 شخصاً. وهم بغالبيتهم يهاجرون بحثاً عن عمل لائق، وسبل معيشة أفضل.
- يبلغ عدد الأشخاص الذين يقعون ضحية العمل الجبري والإتجار بالبشر في العالم 21 مليون شخص، علماً أن 44 % من إجمالي عدد هؤلاء عمدوا إلى الإنتقال إما داخلياً أو خارجياً بحثاً عن فرص العمل.
- يكون العمال المهاجرون الذين اقترضوا المال من أطراف ثالثة أكثر عرضة لخطر الوقوع ضحية العمل الجبري

الفئة المستهدفة

صُممت هذه الدورة التدريبية خصيصاً لـ:

- المسؤولين، وصانعي السياسات، والممارسين في الوزارات والمؤسسات العامة التي تعنى بمسائل الهجرة، والإتجار بالبشر، و/أو العمل القسري؛
- ممثلي منظمات أصحاب العمل، والعمال؛
- ممثلي وكالات التشغيل/الاستخدام العامة والخاصة؛
- موظفي المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني؛
- خبراء وموظفي الوكالات الدولية؛
- الأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى المعنية بهذه القضايا.

المنهجية

يسعى المركز الدولي للتدريب، في إطار ما ينفذه من أنشطة تعلم، إلى تعزيز نهج ثلاثي المراحل يجري تقسيمه على الشكل التالي:

- مرحلة ما قبل التدريب (المنصة الإلكترونية):** يجري تنظيم هذه المرحلة قبل أسبوعين من تاريخ بدء مرحلة التدريب المباشر وجها لوجه، بحيث يمكن للمشاركين خلالها الإطلاع على المعلومات الأساسية بشأن محتوى الدورة التدريبية، ومتابعة وحدة تدريبية تمهيدية؛
- مرحلة التدريب وجها لوجه (مرحلة التدريب المباشر):** وهي مرحلة تجمع بين المحاضرات والمناقشات، ودراسات الحالات، وتمارين لعب الأدوار، والعمل الجماعي؛
- مرحلة المتابعة (المنصة الإلكترونية):** يمكن للمشاركين في خلال هذه المرحلة الإطلاع على مواد الدورة التدريبية، وعلى موارد إلكترونية جديدة. كما يسعهم مواصلة المناقشات والتشاورات مع الخبراء والمشاركين الآخرين عبر الإنترنت بواسطة منتدى المناقشة المُدرج في المنصة بالإلكترونية.

وتتمثل الغاية المتوخاة من هذه "المبادئ العامة والإرشادات التوجيهية" بأن تغدو مرجعاً لعمل منظمة العمل الدولية الحالي والمستقبلي، والمنظمات الأخرى، والهيئات التشريعية الوطنية، والشركاء الإجماعيين بشأن تعزيز وضمان التوظيف العادل. وهي مستقاة من العديد من المصادر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، معايير العمل الدولية، وصكوك منظمة العمل الدولية.

ولذلك، ستلعب منظمة العمل الدولية دورها المتمثل بتوفير المساعدة الفنية وخدمات بناء القدرات لصالح الهيئات المكونة لها، بتعزيز التوظيف العادل، وضمان كون خدمات التعيين والتوظيف تحترم مبادئ وحقوق العمال الأساسية، بمن فيهم العمال المهاجرين.

وتشكل هذه الدورة التدريبية استجابة مباشرة للحاجة المعترف بها إلى تعزيز قدرات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، وسواها من الأطراف الفاعلة الأخرى.

الأهداف

سيتمكن المشاركون بنهاية الدورة التدريبية من:

- معرفة معايير العمل الدولية ذات الصلة، والمبادئ العامة والإرشادات التوجيهية التشغيلية من أجل التوظيف العادل؛
- فهم المحددات الاقتصادية للتوظيف المنظم/غير المنظم، وقياس التكاليف المتأتية عن التوظيف،
- تحليل الخيارات البديلة المتاحة لوكالات التشغيل/الاستخدام الخاصة، بما في ذلك عبر اللجوء إلى إدارات التوظيف العامة، وتعاونيات العمل، وبشكل مباشر من خلال أصحاب العمل المعتمدين، وذلك في ظل إشراف ثلاثي أو ثنائي الأطراف؛
- تشاطر الممارسات الجيدة في مجال القوانين، والسياسات، وآليات الإنفاذ، بما في ذلك تجميع لنماذج الإنفاذ والنماذج التنظيمية التي أثبتت أثراً قابلاً للقياس في الحد من الإتجار بالبشر، والهجرة غير النظامية؛
- فهم الحاجة الملحة لحماية حقوق العمال، بمن فيهم العمال المهاجرين، من الممارسات الاستغلالية والاحتمالية التي ترتكب بحقهم أثناء عملية التعيين والتوظيف؛
- توفير بعض الأدوات للمساعدة على منع وقوع حالات الإتجار بالبشر والعمل الجبري.

المحتوى

- الصكوك الدولية، الملزمة منها وغير الملزمة، التي تُعزز التوظيف العادل، (بما فيها المبادئ العامة والإرشادات التوجيهية التشغيلية)،
- السياسات وسبل الإنفاذ المعتمدة من أجل تعزيز التوظيف العادل،
- التشريعات المنظمة لعمليات التوظيف، بما يشمل آليات الترخيص والرصد، فضلاً عن آليات تقديم الشكاوى، والوصول الفعال إلى سبل الانتصاف؛
- عمليات التوظيف المختلفة بما فيها عمليات التوظيف عبر وكالات التشغيل/الاستخدام الخاصة والعامة، والاتفاقات الثنائية في مجال العمل؛
- أثر التوظيف العادل على سلاسل التوريد والإمداد العالمية؛
- الترباط بين عمليات التوظيف غير العادلة، وقضايا الإتجار بالبشر، والعمل الجبري؛
- عمليات التوظيف والتكاليف المتعلقة بهجرة الأيدي العاملة؛
- ممارسات الأعمال العادلة؛
- دور الحوار الإجماعي في عمليات التوظيف

أثناء الدورة التدريبية

- سيجري اعتماد نهج عملي وتشاركي إلى حد كبير، مع إيلاء اهتمام خاص لتبادل الخبرات الدولية بهدف تكييفها مع الواقع المحلي، وتوفير تطبيقها العملي؛
- وستجمع طرائق التدريب بين المحاضرات، والمناقشات، ودراسات الحالات، والنقاشات المفتوحة، وتمارين لعب الأدوار، والعمل الجماعي، وذلك عبر استخدام طرق وتكنولوجيات التعلم الحديثة.
- كما سيولى اهتمام خاص لعرض «الممارسات الجيدة» من خلال تقديم دراسات الحالات التي تعكس الخبرات المكتسبة من قبل على المستويين المحلي والدولي.



يرجى من المشاركين استكمال تعبئة استمارة الترشح الإلكترونية في موعد أقصاه 10 أيلول/سبتمبر 2018، على أن تكون هذه الإستمارة مرفقة بكتاب ترشيح صادر عن المؤسسة الراعية بحيث يتم فيه ذكر كيفية تغطية تكاليف المشاركة.

نكما إلى عولصحلا تماس لإرة إلى عارلابط اتاليل:
<http://intranetp.itcilo.org/STF/A9011124/en>

يرجى الإنتباه إلى أن عملية إصدار تأشيرات شنغن تستغرق ثلاثة أسابيع على الأقل، في حال كان المشارك يحتاج إلى تأشيرة دخول إلى إيطاليا.

تبلغ إجمالي كلفة المشاركة في الدورة التدريبية 2215 يورو (لتغطية رسوم التدريب البالغة 1600 يورو، وكلفة الإقامة البالغة 615 يورو)، باستثناء تكاليف السفر والنقل إلى المطار ومنه.

ويجب تسديد هذا المبلغ مسبقاً. يغطي هذا المبلغ رسوم التدريب، واستخدام المرافق التدريبية، وخدمات الدعم؛ والكتب والمواد التدريبية؛ ورسوم الإقامة الكاملة (المبيت مع ثلاث وجبات طعام) في مجمع المركز الدولي للتدريب؛ بالإضافة إلى الرعاية الطبية في حالات الطوارئ، والتأمين الصحي.

للمزيد من المعلومات بشأن تسديد المبلغ، والإلغاء، واسترداد الرسوم المدفوعة، يرجى مراجعة الرابط التالي:

<http://www.itcilo.org/en/training-offer/how-to-apply>

التسهيلات المتاحة بمركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية

عادة ما تقام المناسبات الاجتماعية داخل الحرم وخارجه، حتى يستفيد المشاركون من ثقافات مختلفة من المناخ العالمي المحفز.

إن المركز الذي يقع في متنزه رائع على ضفاف نهر بو يوفر بيئة مناسبة للإقامة والدراسة.

• يضم المركز 21 جناحاً مجهزاً بفصول حديثة، وقاعات مؤتمرات، وقاعات اجتماعات مناسبة للترجمة الفورية بلغات عدة، ومعمل كمبيوتر، ومركز توثيق محوسب يرتبط بعدة بنوك بيانات.

يضم الحرم 287 غرف دراسة/ نوم؛ جميع الغرف تضم حمامات خاصة، وهواتف وأجهزة تليفزيون باشتراك خاص. كما يضم الحرم الآتي:
مكتب استقبال يعمل 24 ساعة متواصلة؛
مطعم، وكافتين خدمة ذاتية، واستراحة لتقديم القهوة، وكلها تستوفي الاحتياجات الغذائية الدولية؛

بنك؛

وكالة سفر؛

خدمة غسيل الملابس؛

مكتب بريد؛

نقطة انترنت؛

صالة للترفيه؛

عيادة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

International Training Centre of the ILO
Programme on International Labour Standards,
Rights at Work and Gender Equality
Viale Maestri del Lavoro, 10
10127 Turin – Italy

Phone: +39.011.693.6516 - +39.011.693.6981

E-mail: fairrecruitment@itcilo.org

Website: www.itcilo.org



باستعمال ورق حاصل على العلامة البيئية الأوروبية، رقم التسجيل: FR/011/002، قدمته شركة إنترناشيونال بيير.